وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
المؤتمر العلمي السادس عشر 2023

تحليل العلاقة بين الريع النفطي وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2019)

أ.م.د حسين علي عويش الشامي	أ.د حنان عبد الخضر الموسوي	م.م ساره صالح مهدي
جامعة ذي قار/ كلية الإدارة والاقتصاد	جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد	جامعة العين الاهلية
alshamyhsyn1@gmail.comb	alshamyhsyn1@gmail.comb	alshamyhsyn1@gmail.comb

Abstract

The oil revenues that dominate the proportion (99.9%) of the volume of oil exports have become dependent on the development of the economy, in addition to the fact that oil exports have also become linked to oil prices in the global market and the improvement in the value of the dollar, which is the currency of payment for this article, and that the dependence of the Iraqi economy on revenues Oil has had negative effects that were manifested in a deepening imbalance between real economic indicators and monetary indicators, distortion of the trade balance and infected with Dutch disease, which made it vulnerable to fluctuations that occur in global oil prices, and the price of oil has a direct impact on the economic and social stability of the country, through the transmission of its impact on Many macroeconomic indicators, and the focus has been on Iraq as one of the countries that depend entirely on the oil resource in obtaining public revenues, and to determine the changes caused by the fluctuation of oil prices on the indicators of economic stability and related to the movement of economic factors (real and monetary), which contributed to the instability those indicators.

Keywords: oil prices, the Iraqi economy, economic stability, the global economy

المقدمة

إن العائدات النفطية التي تسيطر على نسبة (99.9%) من حجم الصادرات النفطية أصبح تطور الاقتصاد مرهوناً بها, فضلاً عن أن الصادرات النفطية أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية وبتحسن قيمة الدولار الذي يعد عملة التسديد لهذه المادة, وأن اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية ترتب عليه آثار سلبية تجلت بتعمق الاختلال بين المؤشرات الاقتصادية الحقيقية والمؤشرات النقدية وتشوه الميزان التجاري وأصابته بالمرض الهولندي, مما جعله عرضة للتقلبات التي تحدث في أسعار النفط العالمية, كما أن لسعر النفط تأثيرا مباشرا" على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد, عن طريق انتقال تأثيره على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية, وقد تم التركيز على العراق كإحدى الدول التي تعتمد كليا" على مورد النفط في استحصال الإيرادات العامة, والوقوف على التغيرات التي يسببها تذبذب أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمرتبطة بحركة العوامل الاقتصادية (الحقيقية والنقدية) والتي أسهمت في عدم استقرار تلك المؤشرات.

الكلمات المفتاحية : أسعار النفط ، الاقتصاد العراقي ، الاستقرار الاقتصادي ، الاقتصاد العالمي

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أن الاقتصاد العراقي قد ارتكز على الريع النفطي في توفير العملات الأجنبية, وأن أي تغير يحدث في أسعار النفط سيؤدي إلى تغير في حجم العملات الأجنبية للعراق مما ينعكس على المؤشرات الاقتصادية للبلد والتي قد تتطلب إجراءات تصحيحية.

مشكلة البحث

تأتي أهمية البحث من الأهمية النسبية للنفط الخام في الاقتصاد العراقي وصادراته ،وأن الاستقرار الاقتصادي المصحوب بمستوى تضخم معين وسعر صرف مستقر نسبيا مرتبط بتذبذبات أسعار النفط عالميا", فأن أي تغيير يطرأ على أسعار النفط سينعكس على مجمل الاداء الاقتصادي في البلد سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وبيان أثر تغيرات أسعار النفط عالميا على متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة ما بين تغيرات أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي تسهم معاً في استقرار الوضع الاقتصادي للبلد.

هيكلية البحث

من خلال البيانات والمعلومات المتوفرة ، ولتحقيق هدف البحث قسم إلى ثلاث مباحث ، خصص المبحث الاول لتوضيح واقع أسعار النفط عالميا ، في حين تناول المبحث الثاني مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهدافه ، أما المبحث الثالث تناول تحليل أثر تقلبات أسعار النفط الخام على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق.

المبحث الأول

واقع أسعار النفط عالمياً

ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بالمورد النفطي وبسبب أهميته أطلق عليه "الذهب الأسود", والنفط سلعة استراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة والتجارة على حد سواء, وله الأثر الكبير في تشكيل معالم الاقتصاد العالمي, فضلاً عن أنها سلعة أساسية نادرة ومحدودة تتحكم في الاقتصاديات جميعها إذ إن صدمة نفطية واحدة تشل حركة الاقتصاد بالكامل وتحدث تقلبات كبيرة وحركة فاعلة فيها. ويعرف سعر النفط بأنه "القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (159) لتر معبراً عنه بالوحدات النقدية الأمريكية"[1]. وبسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار فأن السعر النفطي خضع لتقلبات مستمرة مما جعل هذه الظاهرة (التقلبات) مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ اوائل عقد سبعينات القرن الماضي ولحد الآن, والسبب يعود الى الأزمات المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي التي تركت آثاراً سلبية على الاقتصاد النفطي وبدوره أثر بشكل واضح على السوق النفطية وتراجع أسعار النفط تراجعاً دراماتيكياً[2].

وهنالك مجموعة من العوامل السياسية والمناخية والاقتصادية فضلاً عن عامل المضاربة المحددة لأسعار النفط, لكن يبقى العرض والطلب هما العاملان الأساسيان المحددان لأسعار النفط شأنه شأن أي سلعة أخرى, لذا سوف نتطرق الى العوامل الاقتصادية التي تشمل العرض والطلب النفطي.

1. **الطلب النفطي:** المقصود به "مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية (كخام أو منتجات نفطية) عند سعر معين وخلال فترة زمنية محدودة, بهدف اشباع وتلبية الحاجات الإنسانية, سواء كانت

---

[1] علي اسماعيل عبد المجيد, **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في العراق**, مجلة أهل البيت, المجلد(1), العدد(25), 2019, ص 325-326.

[2] سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب، **مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة ف العراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل غير نفطية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (36)، السنة 2013، ص 3.

لأغراض إنتاجية أو استهلاكية" ويرتبط النشاط الاقتصاد ارتباطاً وثيقاً بمستوى الطلب النفطي ومعدلات نموه, التي تعد عامل مهم ومؤثر في حجم واتجاه الطلب ارتفاعاً وانخفاضاً, فضلاً عن مجموعة عوامل أخرى منها الأساسية كمستوى النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية ومستوى الاحتياطي وعدد السكان لتأثير على الطلب النفطي الذي يعد عاملاً ثانوياً[3].

2. **العرض النفطي:** ويتمثل العرض للسلعة النفطية الخام بـ "الكميات الممكن عرضها وتبادلها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها في السوق بين الاطراف البائع والمنتج وايضاً المشتري وخلال مدة زمنية محددة", أما في ما يخص مرونة العرض النفطي فهي متغيرة ومتنوعة فهي مرنة في المدى القصير والمتوسط أو معدومة أو قليلة المرونة في المدى الطويل, ويتأثر العرض النفطي بمجموعة من العوامل منها "الاحتياطيات والإمكانيات الإنتاجية, حجم الطلب النفطي, السعر النفطي, السياسة النفطية, فضلاً عن سعر السلعة البديلة التي يظهر تأثيرها خلال المدى الطويل"[4].

كما توجد عدة أنواع لأسعار النفط الخام في السوق الدولية ومن اهم وابرز هذه الأسعار هي:

أ. **السعر المعلن:** يُقصد به "سعر النفط المعلن رسميا من قبل الشركات النفط في السوق النفطية, وأن هذا السعر ظهر في عام 1880 م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندرد أويل". وعرف ايضا بأنه "السعر الذي يتم دفعه من اي مشتري لأي نفط خام في مكان البيع وفي الحقيقة انه سعر نظري لا يتفق مع الواقع ويتم على اساسه احتساب الأتاوة الضريبية على الأرباح".

ب. **السعر المتحقق:** "هو السعر المتحقق لقاء خصوم أو تسهيلات متنوعه يتفق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع" والسعر المتحقق هو فعلا يمثل السعر المعلن مطروحا منه الخصوم والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري, لقد ظهرت هذه الأسعار منذ نهاية الخمسينيات من القرن المنصرم, وعملت بها شركات النفط الأجنبية المستقلة ومن ثم شركات النفط الوطنية في الدول النفطية سواء في داخل منظمة اوبك أو خارجها, وأن هذ السعر يتأثر بظروف التبادل والسوق النفطية وتأثيرها على الاطراف المتبادلة[5].

ت. **سعر الإشارة:** وهو "السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق اي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق", وظهر هذا النوع من الأسعار في الستينيات من القرن المنصرم, إذ اعتمد في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية بهدف توزيع العوائد النفطية بين الطرفين, وتم التعامل بهذا السعر في العديد من البلدان المنتجة للنفط, إذ استخدم في الاتفاقية النفطية التي ابرمت بين الجزائر وفرنسان في عام 1965.

ث. **سعر الكلفة الضريبية (السعر الضريبي):** هو "السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف الى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة اساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية", إذ أن هذا السعر يمثل الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية للحصول على برميل من النفط الخام, ويمثل الأساس في نفس الوقت الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعد خسارة.

---

[3] بن عوالي خالدية, حاكمي بوحفص, **قياس تأثير تغيرات أسعار النفط على إدارة العوائد النفطية في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة (2000-2019)**, مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية, المجلد(5), العدد(1), 2021, ص 32.

[4] بن عوالي خالدية, حاكمي بوحفص, **مصدر سابق**, ص 33.

[5] مصطفى الكاظمي النجفي أبادي, علي ثجيل يوسف التميمي, **تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للفترة (2003 – 2015)**, مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, العدد(34), 2019, ص 6.

ج. **السعر الفوري أو الآني:** ويعرف بأنه "قيمة البرميل من النفط الخام المتبادل فورياً أو آنياً في سوق النفط الحرة من قبل الأطراف العارضة والمشترية في هذا السوق المتجسدة في وحدة نقدية معينة"[6].

المبحث الثاني : الاستقرار الاقتصادي المفهوم والأهداف

تسعى جميع الأنظمة الاقتصادية المختلفة وعلى حد سواء في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة أو الاقتصادات الاشتراكية المتقدمة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي لتجنب البطالة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة من جانب, ومن جانب أخر وتجنب الفائض في استخدامها وبالتالي تحقيق الاستخدام الكامل طالما كانت محدودة ونادرة, وأن ذلك كله يقود بالنتيجة الى الاستقرار الاقتصادي وما يتبع ذلك من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية شاملة عل مستوى الاقتصاد القومي, وتعُد البيئة الاقتصادية المستقرة أمراً مهماً في تحقيق متطلبات التنمية والنمو في الاقتصاد, وأن المحافظة على الاستقرار الاقتصادي يعني تحاشي البطالة الإنتاجية عند الانكماش الاقتصادي والفائض في الطاقة الإنتاجية في مرحلة الانتعاش, وينصرف مفهوم الاستقرار الاقتصادي الى "تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو مناسب في الناتج الحقيقي", وهذا يعني أن الاستقرار الاقتصادي يعبر عن نمو الاقتصاد القومي بمعدلات مقبولة في ظل استقرار الأسعار والتوظيف الكامل[7]. ويعرف أيضاً الاستقرار الاقتصادي بأنه "البيئة الاقتصادية الخالية من التذبذبات والتقلبات في متغيرات الاقتصاد الكلي, ويتحقق هذا الاستقرار عندما ينمو الاقتصاد بمعدل في ظل تضخم منخفض, مما يؤدي إلى زيادة مستويات الإنتاجية والكفاءة والتي من شأنها الزيادة إلى مستويات التوظيف المستدامة"[8]. وعليه فأن الاستقرار الاقتصادي يتضمن تحقيق أهداف تسعى جميع السياسات الى تحقيقها:

1. تحقيق الاستقرار في عرض العمل والطلب عليه.
2. منع التقلبات الكبيرة في المستوى العام للأسعار لتجنب تأثيرها على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. تجنب التعارض بين التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد القومي.
4. تنظيم وترشيد الاستخدامات المختلفة للموارد الاقتصادية.

المبحث الثالث : تحليل أثر تقلبات أسعار النفط الخام على الاستقرار الاقتصادي في العراق

يعد القطاع النفطي القطاع القائد في الاقتصاد العراقي، إذ إنه يشكل المورد الرئيس للموازنة العامة والمساهم الاكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالرغم من قدم الصناعة النفطية في العراق إلا أن هذا القطاع عانى من الإهمال والتخلف شأنه شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب التخبط والارتجال في إدارة هذا القطاع وما لحق به من تدمير جراء الحروب. يمتلك العراق احتياطيات نفطية مؤكدة تبلغ 115 مليار برميل، ويكمن المقدار الأعظم من هذا النفط في جنوب البلاد لكن تقديرات الخبراء تتفاوت بدرجة كبيرة دون الاستكشافات النفطية التي لم تصل إلا إلى 10 % من الأراضي العراقية، لكن بعض الخبراء يرى أن المكامن النفطية العميقة الواقع معظمها في منطقة الصحراء الغربية يمكن أن تكون مصدراً نفطياً إضافياً قد تصل إلى 100 مليار برميل أخرى أو أكثر، كما يقدر احتياطي العراق من الغاز الطبيعي ب 110 ترليون قدم مكعب، ويصنف الاقتصاديون حقول النفط العراقية في المرتبة الأولى في العالم من حيث انخفاض تكلفة الإنتاج والتي لا تتعدى

---

[6] حسين علي كيطان, **قياس وتحليل تأثير أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015)**, مجلة كلية الكوت الجامعة, المجلد(2), العدد(2), 2018, ص 110.

[7] أديب قاسم شندي, نغم حميد عبد الخضر , **قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013)**, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية, العدد(21), 2016, ص8.

[8] Gormes, Yuksel_ Serkan Yigit, **The Economic and Financial Stability in Turkey: Ahistorical Perspective**, Central Bank of Turkey ,p 200.

دولارين للبرميل الواحد لوجود الخام على مقربة من السطح وعدم وجود عقبات جيولوجية[9]. ومع أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي فإيراداته تعد المصدر الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ورفد الاقتصاد بالعملة المحلية وتمويل الموازنة العامة, فالاعتماد على مورد النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يعُد تحدياً كبيراً يتضح من خلال ضيق القاعدة الإنتاجية للقطاعات الزراعية والصناعية والخدمية.

الجدول (1)دور القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار)

السنة	أسعار النفط الخام (د.ب)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط	معدل النمو %	قيمة الإنتاج النفطي من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة النفط من %(GDP)
2004	**36.05**	**101845262**	===	**42876855.30**	===	**58968406.7**	**57.9**
2005	**50.64**	**103551403**	**1.67**	**37382056.48**	**-12.81**	**66169346.6**	**63.9**
2006	**61.08**	**109389941**	**5.63**	**48897303.63**	**30.80**	**60492637.4**	**55.3**
2007	**69.08**	**111455813**	**1.88**	**51381129.79**	**5.07**	**60074683.3**	**53.9**
2008	**94.45**	**120626517**	**8.22**	**53678800.07**	**4.47**	**66947717**	**55.5**
2009	**61.06**	**124702075**	**3.37**	**71204884.83**	**32.64**	**53497190.2**	**42.9**
2010	**77.45**	**132687029**	**6.40**	**71783682.69**	**0.81**	**60903346.4**	**45.9**
2011	**107.46**	**142700217**	**7.54**	**64643198.30**	**-9.94**	**78057018.7**	**54.7**
2012	**109.45**	**162587533**	**13.93**	**80643416.37**	**24.75**	**81944116.7**	**50.4**
2013	**105.87**	**174990175**	**7.62**	**91169881.18**	**13.05**	**83820293.9**	**47.9**
2014	**96.2**	**178951407**	**2.26**	**86433529.58**	**-5.19**	**92517877.5**	**51.7**
2015	**44.7**	**183616252**	**2.60**	**82443697.15**	**-4.61**	**101172555**	**55.1**
2016	**36**	**208932110**	**13.78**	**82737115.56**	**0.35**	**126194994**	**60.4**
2017	**49.3**	**205130067**	**-1.81**	**73846824.12**	**-10.74**	**131283243**	**64**
2018	**65.98**	**210532887**	**2.63**	**78949832.63**	**6.91**	**131583054**	**62.5**
2019	**60.38**	**223075021**	**5.95**	**84322357.94**	**6.80**	**138752663**	**62.2**

المصدر:

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات, المجموعة الإحصائية لسنوات متفرقة.
- النسب من عمل الباحثين.

من خلال الجدول (1) يلاحظ التأثير الذي تلعبه أسعار النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين المتغيرَين، والواضح هو أن أصل عدم استقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق يرجع إلى تذبذب أسعار النفط، فخلال مدة الدراسة شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً متواصلاً، إذ ارتفعت قيمة الناتج من (101845262) مليون دينار عام 2004 واستمرت الى (120626517) مليون دينار عام 2008, وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، من 36 دولار للبرميل إلى 94 دولار للبرميل, فضلاً عن تحسن و نجاح السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى تحسن الوضع الأمني والسياسي وبعض

[9] علي إسماعيل عبد المجيد, **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في العراق**, مصدر سابق, ص 333.

التحسن في القطاعات, وكانت نسبة مساهمة النفط من الناتج المحلي الإجمالي (57.9%) خلال عام 2004, وبلغت (55.5%) خلال عام 2008, وسجل الناتج المحلي الإجمالي خلال عام (2009) قيمة مقدارها (124702075) مليون دينار, ومعدل نمو موجب نسبتهُ (3.37%) والسبب يعود إلى حدوث الأزمة المالية التي حدثت في الولايات المتحدة وزحفت إلى الدول الأخرى مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط التي بلغت (61.06) دولار للبرميل الواحد. أما الأعوام من 2010 الى 2013 شهر الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً متزايداً إذ وصل الى (174990175) مليون دينار عام 2013 وبمعدل نمو بلغ (7.62%), أما عام 2014 و 2015 اخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الى (2.26%, 2.60%) على التوالي, نتيجة انخفاض أسعار النفط من (105) دولار للبرميل الواحد عام 2013 الى (44.7) دولار للبرميل الواحد عام 2015, وخلال عام 2016 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (208932110) مليون دولار وبمعدل نمو مرتفع نسبته (13.78%) إذ شهد الاقتصاد العراقي تعافياً ملحوظا تمثل بمعدل النمو الحقيقي الموجب للاقتصاد على الرغم من سوء الوضع الامني والحرب ضد داعش ومن ثم اعتماد العراق على النفط مصدراً وحيداً للموازنة في ظل الاستمرار الحاصل في انخفاض أسعار النفط بالأسواق العالمية، وذلك نتيجة الزيادة المتحققة في إنتاج النفط الناجمة عن الاستثمار الاجنبي المباشر المتصلة بإنتاجه, وبعد ذلك شهد الناتج المحلي الإجمالي قيمة مقدارها (210532887) مليون دينار خلال عام 2018 ومن ثم ارتفع ليبلغ (223075021) مليون دينار خلال عام 2019, وكانت نسبة مساهمة النفط من الناتج (62.2%) خلال نفس السنة.

اما عرض النقد(M2) فقد اتجه نحو الارتفاع خلال المدة (2004– 2014) وبنسب مختلفة كما في الجدول (2)، ومن الاسباب الرئيسة لهذا الارتفاع هي الزيادة الكبيرة في صافي الموجودات الأجنبية وديون القطاع الخاص، في حين سجل عرض النقد (72692448) (M2) مليون دينار وبمعدل نمو سالب نسبته (1.54–%) خلال عام 2014.

الجدول (2)عرض النقد ومعامل الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004–2019) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1)	معدل نمو % (2)	عرض النقد بالمعنى الضيق (3=2+1)	معدل النمو % (4)	معامل الاستقرار النقدي % (5)
2004	101845262	===	10148626	===	===
2005	103551403	1.67	11399125	12.32	7.97
2006	109389941	5.63	15460060	35.62	6.32
2007	111455813	1.88	21721167	40.49	21.53
2008	120626517	8.22	28189934	29.78	3.62
2009	124702075	3.37	37300030	32.31	9.58
2010	132687029	6.40	51743489	38.72	6.05
2011	142700217	7.54	62473929	20.73	2.74
2012	162587533	13.93	63735871	2.01	0.14
2013	174990175	7.62	73830964	15.83	2.07
2014	178951407	2.26	72692448	-1.54	-0.68

2015	183616252	2.60	69613150	-4.23	-1.62
2016	208932110	13.78	75523952	8.49	0.61
2017	205130067	-1.81	76986584	1.93	1.06
2018	210532887	2.63	77828984	1.09	0.41
2019	223075021	5.95	86771000	11.48	1.92

المصدر:

- (1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات, المجموعة الإحصائية لسنوات متفرقة.
- (2,4,5) النسب من عمل الباحثين
- (3) البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

ويشير الجدول (2) الى أن معامل الاستقرار النقدي[*] قد سجل ما نسبته (0.68-%) الأمر الذي يدل على عدم وجود ضغوط تضخمية وأن هناك حالة انكماش في الاقتصاد العراقي, وسجل عرض النقد تراجعاً واضحاً عام 2015 بلغ نحو (69613150) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (4.23-%) يعود ذلك إلى الأثر الانكماشي للعوامل الخارجية المتمثلة بصافي الموجودات الأجنبية نتيجة لانخفاض العوائد النفطية فضلاً عن توجه الحكومة الى الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة عن طريق اصدار حوالات الخزينة والسندات لتمويل جانب العجز في الموازنة, فيما سجل معامل الاستقرار النقدي ما نسبته (1.62-%) الأمر الذي يعكس حالة الركود والانكماش في الاقتصاد العراقي, وفي عام 2016 ارتفاع عرض النقد(M2) نحو (75523952) مليون دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (8.49%) وكما موضح ذلك في الجدول (2) يعزا ذلك إلى الاثر التوسعي لصافي الديون الحكومية (الاستثمار المحلي) ليسجل ما مقداره (40788) مليار دينار مقارنة بـ (28413) مليار دينـــار لعام 2015(10), واستمر الارتفاع ليبلغ (86771000) مليون دينار بمعدل نمو موجب نسبته (11.48%) خلال عام 2019, فيما سجل معامل الاستقرار النقدي ما نسبته (1.92%) ليعكس ذلك وجود بوادر تضخمية (فجوة تضخمية) للاقتصاد العراقي.

إن المواجهات والتحديات الكبيرة التي حدثت بعد عام 2003 للسلطة النقدية دفعها الأمر الى التأكيد على هدف الاستقرار في سعر الصرف للدينار العراقي عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية للبنك المركزي, غير أن سعر الصرف بقى مرتفعاً نتيجة الظروف الداخلية والخارجية التي تعد خارج سيطرة السلطة النقدية. وبالرجوع الى بيانات الجدول () يلاحظ أن سعر صرف الدينار العراقي في السوق الرسمي بلغ (1453) دينار لكل دولار عام (2004) وارتفع الى (1193) دينار لكل دولار عام (2008), وتخلل هذا الارتفاع انخفاض بسيط لعام (2005) ليصل سعر الصرف الرسمي (1469) دينار لكل دولار, وسعر الصرف الموازي بلغ (1472) دينار لكل دولار للعام نفسه. وبلغ سعر الصرف في السوق الرسمي (1170) دينار لكل دولار خلال عام 2009, أما سعر الصرف الموازي سجل (1182) دينار لكل دولار, ويعود السبب في هذا التراجع نتيجة لقيام البنك المركزي العراقي بتحسين قيمة العملة المحلية عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية من أجل توافر العرض المناسب من

[*]تم احتساب معامل الاستقرار النقدي حسب المعادلة الاتية :ΔM2/ΔGDP وقيمة هذا المؤشر إذا كانت مساوية للواحد الصحيح فان هذا يعني ان هناك استقرار نقدي, وان كان اكبر من الواحد فيعني وجود اتجاهات تضخمية , وان كان اصغر من واحد فان ذلك يعني وجود اتجاهات انكماشية في الاقتصاد.

الدولار للمحافظة على الاستقرار النقدي. واستمر سعر الصرف الرسمي بالثبات خلال عام (2010, 2011), أما سعر الصرف الموازي أخذ بالارتفاع ليبلغ (1185, 1196) دينار لكل دولار على التوالي, وفي عام 2012 ولغاية عام 2014 شهد سعر الصرف الرسمي انخفاضاً بلغ (1166) دينار لكل دولار نتيجة لسعي البنك المركزي بتحسين قيمة الدينار العراقي, أما سعر الصرف الموازي حقق ارتفاعاً خلال هذه المدة بلغ (1233) دينار لكل دولار خلال عام 2012.

ثم أخذ سعر الصرف الرسمي بالثبات عند السعر (1190) دينار لكل دولار من عام 2015 واستمر الى عام 2019 بسبب السياسة النقدية الجديدة التي أدت الى الحفاظ على قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار, أما سعر الصرف الموازي بلغ (1248) دينار للدولار الواحد خلال عام (2016), ثم بلغ (1196) دينار للدولار الواحد لعام (2019).

جدول (3)أسعار النفط الخام السنوية وأسعار صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي في السوق الإسمي والموازي وأسعار الفائدة في العراق للمدة (2004– 2019)

السنة	أسعار النفط الخام (دولار للبرميل)	أسعار الصرف		أسعار الفائدة %	معدل التضخم %
		السوق الرسمي دينار/ دولار	السوق الموازي دينار/ دولار		
2003		1896		6.35	33.5
2004	36.05	1453	1453	6	27
2005	50.64	1469	1472	6.3	37
2006	61.08	1467	1475	10.4	53.3
2007	69.08	1255	1267	20	30.8
2008	94.45	1193	1203	16.8	2.8
2009	61.06	1170	1182	8.8	-2.8
2010	77.45	1170	1185	6.3	2.4
2011	107.46	1170	1196	6	5.5
2012	109.45	1166	1233	6	6.1
2013	105.87	1166	1232	6	1.9
2014	96.2	1166	1212	6	2.2
2015	44.7	1187	1247	6	1.4
2016	36	1190	1248	4.3	0.5
2017	49.3	1190	1258	4	0.2
2018	65.98	1190	1209	4	0.4
2019	60.38	1190	1196	4	-0.2

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،بغداد ، أعداد مختلفة ،لسنوات متعددة .

الاستنتاجات والتوصيات

توصلت الدراسة للعديد من الاستنتاجات منها :

1- ان تقلبات أسعار النفط العالمية لها العديد من التداعيات على اقتصاديات الدول المختلفة وذات الاقتصاد الريعي بخاصة ومنها العراق .

2- تميزت مدة الدراسة بكونها تعكس حجما كبيرا من اختلال في التوازن الاقتصادي الكلي انعكست في صورة اختلالات هيكلية واضحة وتراجع في الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام والنفطي بشكل خاص , وارتفاع نسبة مساهمة الإنتاج النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وتراجع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى كانعكاس لأحادية الاقتصاد فضلا عن سمات عديدة اخرى.

3- ينماز الاقتصاد العراقي بكونه اقتصادا ريعيا وحيد الجانب يعتمد كليا على العائدات المالية النفطية الناجمة عن بيع النفط الخام دون التفكير حتى بتصنيعه وتحويله الى منتجات نفطية والتي يكلف استيرادها مبالغ طائلة.

4- على الرغم من امتلاك العديد من المقومات الاقتصادية والموارد الكبيرة فضلا عن توسع حجم الموازنة العامة في سنوات الدراسة محل البحث الا ان معدلات النمو الاقتصادي متدنية ويعاني العديد من المشاكل والظواهر الاجتماعية غير المرغوب فيها كالفقر والبطالة وسوء الاحوال المعيشية وانخفاض مستويات الدخل وغيرها .

5- ظهرت في الآونة الاخيرة عدد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية اسهمت بشكل واسع وكبير في تدني اوضاع البلد على الرغم من ارتفاع أسعار النفط العالمية في الآونة الاخيرة لكنها لم تقضي على تلك الظواهر كظاهرة الفساد وتهريب العملة وتدني مستويات الصحة والتعليم وتفشي ظاهرة المخدرات وغيرها .

ثانيا : التوصيات :

أوصت الدراسة بعدد من التوصيات لغرض معالجة مشكلة الريع النفطي وانعكاساته على بعض المتغيرات الاقتصادية منها :

1- زيادة المساهمة النسبية للصادرات الريعية كالنفط مثلا من اجمالي الصادرات إذ تصل احيانا الى اكثر من 90% ، إن الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الاستهلاكي وليس الاقتصاد الإنتاجي , ويتميز اقتصاد البلاد الذي يعتمد على تصدير النفط الخام بأنه اقتصادا رخوا لا يهتم بالصناعات التحويلية ، والزراعة ، والصناعة وغيرها .

2- انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي كالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي والسياحة ،وانخفاض الحصيلة والعائد الضريبي والرسوم والعوائد الأخرى.

3- توصي الدراسة بوضع برنامج اصلاح اقتصادي وفق جدول زمني من اجل تطوير الاقتصاد العراقي وخلق تنمية مستدامة وبناء قاعدة زراعية وصناعية لمشاريع محددة يمكن استغلالها لاحقا لبناء مشاريع اخرى لزيادة الإنتاج المحلي الإجمالي وخلق سلع لسد جزء من الطلب المحلي المتزايد وعلى متخذي القرار الاهتمام بالإيرادات الأخرى وزيادة غلتها .